Mohamed Boudiaf University M'sila
Faculty of Law and political sciences
Master 1 all fields

English legal Nomenclature
Program Lexus Metandus
Teacher Dr Debih Hatem

Door 4

الفصل بين السلطات في النظم الديمقراطية

ترجمة مصطلحات الوثيقة إلى اللغة العربيا

ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح
تزايد- توسع	the expansion	الاعتقاد	dogmatized	احتكار	monopolization	مخصصة- مسندة	earmarked
معقد- صعب	convoluted	التباين	dissimilarity	صادرة- ناجمة	stemming	يؤذي- يضر	to harm
تقسم	splitting up	يفصل	segregates	التفاعل الحر	the free interplay	طائفة	faction
العقيدة	the dogma	إقحام- إشراك	implicated	هيئة- جهاز	appliance	استبداد	tyranny
تقر	prescribes	إتاحة	appropriating	متنبأ به	predictable	حامي	safeguard
محاولة	attempt	مكرس- منصوص عليه	empowered	خروقات- تجاوزات	inroads	جمع- ضم	accumulate
الأوزان	weights	التداخل	overlap	سن	enacting	أكد- ركز على	applauded
الأوزان المضادة	counterweights	مجزأ	compartmentalized	تركيز	consolidate	مجحفة	injudicious
تتصف	characterized	تفوق- هيمنة	preeminence	الاستئثار	despotism	الفاعلية	the effectiveness
تبادليا	reciprocally	التأسيس	institutionalized	عرضة لـ	proneness	الفوضى	impetus
مقيدة- محدودة	restricted	تنازلات	allowances	حامي الإرادة العامة	Guardian of the Public Will	يقسم- يجزئ	divide
		عدم الملائمة	incompatibility	انتهاكات	invasions	يسيطر- يتحكم	monitor

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

شرح ملخص للوثيقة بالعربية

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات أحد المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها النظم الديمقراطية الغربية، وهو مبدأ رئيسي للديمقراطية في جوهرها ، تماما على نحو يماثل في ذات الأهمية مبدأ سيادة الأمة و الشعب ، و يرجع إلى المفكر الفرنسي الشهير " مونتيسكيو " حيث فضل حسن صياغة مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية ، التنفيذية و القضائية ، في كتابه " روح القوانين " ، الذي ألفه عام 1748 ، و الذي كان تأثيره على النظام الديمقراطي في فرنسا كبيرا جدا مثلما تأثرت أيضا بالمفكر " جون جاك روسو " في كتابه العقد الاجتماعي.

و لقياس أهمية مبدأ الفصل بين السلطات نقول أن النظم الملكية التي كانت سائدة في أوربا حتى القرن الثامن عشر 18 م ، الذي عاش فيه مونتيسكيو ، هذه النظم الملكية كانت تأسس على فكرة الملكية المطلقة و ذلك بتركيز سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد شخص واحد و هو الملك ، فكانت السيادة حكرا على الملك وحده ، هذا و إن كانت توجد مجالس و موظفون يعاونون الملك في إدارة شؤون الدولة و السلطة ، إلا ان دورهم كان هامشيا لأن القرارات الكبرى كانت تتخذ بإرادة الملك وحده ، و نتج عن ذلك شيوع الاستبداد و الظلم و العدوان على حقوق و حريات الأفراد ، و غياب دولة القانون و المشروعية.

ويقصد به توزيع وظائف الدولة على هيئات منفصلة تستقل كل منها عن الأخرى في مباشرة وظيفتها، بحيث يتحقق داخل الدولة سلطة تشريعية تتمثل في وظيفة وضع القوانين، وسلطة تنفيذية تتمثل في مهمة تنفيذ القوانين، وسلطة قضائية تتمثل في مهمة الفصل في النزاعات والخصومات، كما أنه لا يجب أن يفهم من مبدأ الفصل بين السلطات بأن كل سلطة مستقلة عن السلطة الأخرى تمام الاستقلال بحيث تكون كل منها بمعزل تام عن الأخرى وإنما المقصود بهذا المبدأ هو دعم تركيز سلطات الدولة وتجميعها في يد هيئة واحدة بل توزيعها على هيئات منفصلة ومتساوية بحيث لا يمنع هذا التوزيع والاتصال من تعاون ورقابة كل هيئة مع الأخرى.

في الحقيقة أن مبدأ الفصل بين السلطات في الفكر القديم طريقة فنية دستورية للتوفيق بين الملكية التقليدية و الديمقراطية التمثيلية، أما في الوقت المعاصر قد يعتبر هذا المبدأ كطريقة أو كعامل للحفاظ على التوازن بين مختلف السلطات العامة، التشريعية و التنفيذية و القضائية، ومحاولة خلق التعاون فيما بينها.

لقد اقترن هذا المبدأ بمونتيسكيو الذي استطاع أن يصوغ هذا المبدأ بطريقة جديدة، في كتابه روح القوانين، فقد أوضح أنه يوجد في كل دولة ثلاث أنواع من السلطة، وهي السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية و السلطة القضائية. أخذ مونتيسكيو بعد ذلك في تفصيل المهام التي تتولاها كل سلطة من هذه السلطات الثلاث، الأولى يستطيع الأمير أو الحاكم صياغة القوانين لمدة محددة أو بصفة دائمة و يعدل أو يلغي القوانين النافذة، وبواسطة السلطة الثانية يستطيع إقرار السلام وإعلان الحرب، ويرسل ويستقبل السفراء و يوطد الأمن. و نلخص النقاط الجوهرية لمونتيسكيو حول مبدأ الفصل بين السلطات فيما يلي:

- تقسيم السلطات إلى ثلاثة وهي : تنفيذية ، تشريعية و قضائية.
- تأكيد على ضرورة تقسيم هذه السلطات بهذا الشكل لتجنب الاستبداد.
- الحث على ضرورة مراقبة كل سلطة لعمل السلطة الأخرى

مبدأ الفصل بين السلطات عند جان جاك روسو :

يرى أن الفصل بين السلطتين التنفيذية التشريعية أمر ضروري لأن الأولى تمثل مجموع الشعب وهي تمارس السلطة باسمه أما الثانية فهي مجرد وسيط بين الأولى و الشعب الذي يراقبها و يقيلها متى يشاء ، فالسلطة القضائية عند رسو فهي شبيهة بالسلطة التنفيذية، لكونها مطالبة بالخضوع للقوانين هي الأخرى، و أنه يحق للأفراد من أحكامها، ونتيجة لذلك يحق للشعب إصدار ذلك أو العفو عن المحكوم قضائيا . مما سبق يمكن القول بأن روسو يخالف مونتيسكيو لكونه يفضل الفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعي بسبب اختلاف طبيعتها، و يعتبر السلطة القضائية جزء من السلطة التنفيذية.

الأسس التي يقول عليها مبدأ الفصل بين السلطات فى النظام الديمقراطي

ضرورة وجود ثلاث سلطات أساسية في النظام السياسي، وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، تتمتع كل سلطة منها بصلاحيات واختصاصات أصيلة ومحددة في القانون الأساسي (الدستور). كما تتمتع كل واحدة باستقلال نسبي عن الأخريات في عملها وفي آليات اتخاذ القرارات، وبما يسند لها من صلاحيات .لا يجوز استئثار أي سلطة من السلطات الثلاث سابقة الذكر بصلاحيات مطلقة في تنفيذها للمهام الموكلة لها، بمعنى أن هناك ضمانا للحيلولة دون الاحتكار المطلق للسلطة في أي مجال من المجالات حتى لا يتم الاستبداد باستخدامها، فلا بد من وجود رقابة متبادلة وفعالة بين السلطات الثلاث، بحيث تمارس كل منها صلاحياتها تحت رقابة السلطات الأخرى، ولضمان التزام كل سلطة بحدودها.

إن الفصل المقصود بين السلطات هو الفصل المتوازن في توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، مع قيام قدر من التعاون فيما بينها لتنفيذ وظائفها في توافق وانسجام. ويختلف مدى الفصل بين السلطات من نظام سياسي إلى آخر، فهو فصل مرن في الأنظمة البرلمانية وفصل شبه جامد في الأنظمة الرئاسية، وفصل اقرب إلى المرونة أو الجمود في الأنظمة المختلطة (التي تأخذ من أسس النظام البرلماني و أسس النظام الرئاسي).

أهمية وصور الفصل بين السلطات

I- أهمية الفصل بين السلطات :الحاجة إلى التنظيم- منعًا لطغيان سلطة على أخرى - صيانة الحريات - مراقبة السلطات لبعضها البعض - التوازي بين السلطات يمنع الاستبداد - التخصص الوظيفي يساهم في قيام الدولة القانونية - تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وبناء نظام يمنح العدل والمساواة- احترام القوانين وحسن تطبيق صور الفصل بين السلطات (التعاون و التوازن بين السلطات).

II-صور الفصل بين السلطات

1- الفصل التام بين السلطات

يمتاز النظام الرئاسي بميزة أساسية تميزه عن باقي الانظمة الأخرى وهو مبدأ الفصل بين السلطات "التنفيذية، التشريعية والقضائية." إذ نجد أن السلطة القضائية مستقلة بممارستها لوظائفها ويتم اختيار القضاة عادة عن طريق الانتخاب، كما يتمتع أعضاء السلطة القضائية بحصانات معينة وبنظام قانوني للمحاكم له ضمانات خاصة، ومن جهة أخرى نجد أن السلطة التشريعية مستقلة عن السلطة التنفيذية، إذ لا يملك رئيس الدولة بصفته حاكم حق دعوة البرلمان للانعقاد العادي أو رفض دوراته أو حله.

يباشر البرلمان وظيفته التشريعية باستقلال تام بحيث لا تستطيع السلطة التنفيذية اقتراح القوانين والتدخل في إعداد ميزانية الدولة كما يستقل البرلمان من الناحية العضوية عن الحكومة، فلا يجوز الجمع بين منصب وزاري والعمل في البرلمان، و ليس لأعضاء الحكومة الحق في الحضور في جلسات البرلمان، بصفتهم كوزراء كما هو معمول به في النظام البرلماني.

من جهة لا يجوز الجمع بين عمل في البرلمان و منصب وزاري ومن جهة أخرى تستقل السلطة التنفيذية في مباشرتها و قيامها بوظيفتها، إذ يقوم رئيس الجمهورية بتعيين الوزراء و إعفائهم من العمل، كما لا يجوز محاسبة الوزراء عن عملهم امام البرلمان عن طريق توجيه الأسئلة والاستجوابات أو سحب الثقة، كما هو الشأن في النظام البرلماني، لأنهم مسؤولون أمام رئيس الجمهورية فقط.

يبدوا أن قاعدة الفصل بين السلطات لا تأخذ على إطلاقها في دساتير الدول التي أخذت بالنظام الرئاسي، إذ تخفف من حدة هذا الفصل بتقرير بعض الاستثناءات، مثل منح رئيس الجمهورية حق الاعتراض التوفيقي على مشروعات القوانين التي يقرها البرلمان، في مقابل موافقة البرلمان على تعيين كبار القضاة و الموظفين في الدولة، و على نفاذ المعاهدات التي تبرم مع الدول الأخرى

نتيجة لقيام النظام البرلماني على أساس الفصل المرن بين السلطات و نشأة عدة مظاهر للاتصال والتعاون بين السلطة التشريعية والتنفيذية، و يتمثل أبرز هذه المظاهر في اقتراح القوانين المقرر للسلطة التنفيذية ومشاركة أعضائها في مناقشات مشروعية القوانين المطروحة أمام البرلمان والتصويت عليها وحقها في إصدار ما تقرره الهيئة النيابية من القوانين.

كما أن حضور أعضاء الحكومة لجلسات البرلمان والاشتراك في مناقشات اللجنة البرلمانية المختلفة، وشرح سياسة الحكومة بصدد الموضوعات المطروحة يمثل مظهرا هاما للاتصال و التعاون بين السلطتين ومن ناحية أخرى يستطيع البرلمان ان يشكل لجان تحقيق برلمانية من أعضاءه للتحقيق عن بعض الأعمال الصادرة عن السلطة التنفيذية، و قد يتخدد البرلمان إجراءات معينة لا يكون لها الصفة التشريعية كموافقته على الميزانية المالية السنوية للدولة ما عدا القسم الخاص بها بفرض الضرائب وإلغائها الذي لا يكون إلا بالقانون وكذلك تفويض الحكومة في اتخاذ أعمال محددة مثل تفويضها في عقد قرض مالي .

2- التوازن بين السلطتين التنفيذية و التشريعية:

تعرفنا كيف أن الحكومة مسؤولة سياسيا أمام البرلمان عن جميع أعمالها بحيث يكون لأعضاء البرلمان الحق في توجيه الأسئلة والاستجوابات بشأن السياسة المعتمد عليها، وللبرلمان الحق في سحب الثقة من الحكومة وإسقاطها، وفي المقابل هذه المسؤولية السياسية تملك السلطة السياسية حق حل البرلمان، وما يترتب عن ذلك من إجراء انتخابات لانتخاب برلمان جديد، ذلك لأن حل البرلمان يعني الاحتكام إلى الشعب بحل النزاع الذي نشب بين السلطتين وأدى إلى هذه النتيجة، فإذا أيد الشعب نواب البرلمان فإنهم يعيدهم مرة أخرى إلى مقاعدهم، أما إذا كان الشعب مع الوزارة فإنه يسقطهم إضافة إلى حل البرلمان، تملك السلطة التنفيذية حق دعوة البرلمان إلى الانعقاد و فض دوراته و بذلك يتحقق التوازن بين السلطات . أخيرا تستقل السلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الجمهورية عن البرلمان وظيفا و عضويا .

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

بالنسبة للفصل بين السلطات في الجزائر:

بالنظر إلى الدستور الجزائري وكافة التعديلات التي سبقته، فإن النص على مبدأ الفصل بين السلطات في أحكامه يشكل مبدءا صوريا على حد بعيد، فمن المعروف أن طبيعة نظام الحكم في الدولة الديمقراطية تتحدد أساسا بالنظر إلى طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث، فبالنسبة على النظام الجزائري فهو لا يشكل أي فئة من فئات أنظمة الحكم المعروفة (الرئاسي، البرلماني، شبه الرئاسي ونظام حكومة الجمعية)، هذا الغموض الذي يكتنف طبيعة النظام يجعل من الصعب القول بوجود فصل فعلي بين السلطات، عن لم نقل جزئي، فباسقراء أحكام مواد الدستور، نجد أن السلطة التنفيذية تهيمن على السلطتين من خلال السلطات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية.

وعلى سبيل المثال، تطهر هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في العديد من المجالات، عل غرار تحديد وحصر المجال التشريعي من خلال توسيع نطاق السلطة التنظيمية، التشريع بأوامر المقيد بقيود واهية (الحالة الاستعجالية غير الواضحة)، حق حل المجلس الشعبي الوطني دون قيد موضوعي (القيد الشكلي استشارة كل من رئيسي الغرفتين والوزير الأول)، حق الاعتراض على القوانين (طلب المداولة الثانية)، تقييد آليات الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة.

كما تظهر هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية من خلال التحكم في المسار المهني للقاضي منذ تكوينه بما فيها تعيينه في المناصب، الترقية، العزل، التأديب (رئاسة المجلس الأعلى للقضاء).

وعلى هذا الأساس فالقول بوجود فصل فعلي بين السلطات في الجزائر يبقى نسبي ما لم يتم تحقيق التوازن الفعلي بين السلطات بتعديل أحكام الدستور التي تستمر في تكريس اللاتوازن.

خاتمة

إن مبدأ الفصل بين السلطات سيؤدي إلى توزيع الوظائف و المهام في الدولة سيؤدي من الوظائف التشريعية والوظيفة التنفيذية والقضائية على السلطات الثلاث فتمارس الاولى مهمة التشريع وتمارس الثانية مهمة التنقيد وتمارس الثالثة مهمة القضاء، وهذا سوف يؤدي إلى تنفيذ و تخصيص كل سلطة من هذه السلطات كل حسب عمله وبالمهام الموكلة إليها، وبالتالي تعمل كل سلطة على إتقان أعمالها، وهذا هو المقصود بمبدأ الفصل بين السلطات .

كما حدده مونتيسكيو حيث قال: " أن في كل دولة ثلاث أنواع من السلطة التشريعية والتنفيذية المنفذة للأمور التي توقف عليها حقوق الإنسان" و أيضا هو عدم تركيز و جميع وظائف الدولة في يد واحدة، بل توزيعه على هيئات مختلفة، بحيث تختص كل سلطة بعملها و لذلك قيل بهذا الخصوص: " بأن مبدأ الفصل بين السلطات لا يعد في الديمقراطيات الغربية، مبدأ قانونيا بالمعنى الصحيح، و إنما يعد مبدأ و قاعدة من قواعد فن السياسة ".

على أي حال بصرف النظر عن مدى التطبيق الفعلي للفصل بين السلطات، بمعناه الكامل ، أنه بلا شك عرفت الدولة الإسلامية الاتجاه العام نحو الفصل التدريجي بين السلطات، و إذا كان الهدف من مبدأ الفصل بين السلطات هو حماية و ضمان حرية الأفراد ضد الاستبداد الذي يلازم جمع وتركيز السلطات، فإن مبادئ الإسلام و روحه لا تنكر الأخذ بهذا المبدأ لأن الإسلام أعلى الحريات الفردية والإنسانية وهو ضد الاستبداد والظلم، وهو مع احترام حرية الرأي ويحفز على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل يوجبه .

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved